الدور التربوي لمؤسسات المجتمع لتعزيزالأمن القومي المصــري (تصور مقترح)

إعداد

الدكتورة/ أماني احمد جاد

دكتوراة فى فلسفه التربيه و محاضر منتدب بجامعه الاسكندريه كليه تربيه طفوله مبكره

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الدور التربوي داخل مؤسسات المجتمع لتعزيزالأمن القومي المصري، وذلك من خلال وضع تصور مقترح لتفعيل هذا الدور والارتقاء به, ولتحقيق ذلك كأن للدراسة مجموعة من الإجراءات تمثلت في الاطار النظري والذى يشمل تعريف التربية والأمن القومي والمنظمات المجتمعية التي تساعد على تفعيل الدور التربوي والعلاقة بينهم الثلاثة للحفاظ على الأمن القومي .

الكلمات الافتتاحية:

التربية –المنظمات المجتمعية- الأمن القومي.

Summery:

The study aimed to identify the importance of the educational role within the institutions of society to enhance the Egyptian national security, through the development of a proposed vision to activate and upgrade this role. And activatethe educational role and the know relationship between them to maintain national security.

Keywords:

Education - Community Organization- National Security

الدور التربوي لمؤسسات المجتمع لتعزيزالأمن القومي المصــري (تصور مقترح)

إعداد

الدكتورة/ أماني احمد جاد

دكتوراة فى فلسفه التربيه و محاضر منتدب بجامعه الاسكندريه كليه تربيه طفوله مبكره

مقدمة:

يعدالتعليم التربوي عنصرًاأساسيًا في نموالمجتمع وتطوره ،فعند تعلم الفرد يؤثربشكل كبيرفي عائلته ،والمجتمع المحيط به في كافة الجوانب المختلفة ،مما يخلق مجتمعًا نشطًا ومستقرًا يتطلع لتحسين حياة أفراده، حيث أن التربية تلعب دورًا هامًا فيتطور وبناءالمجتمعات والحفاظ على ترابطها وأمنها.(Uopeople, Retrieved (1/8/2022

تظهر تغيرات جديدة على مسرح الحياة في ظل التطور المعرفي المتسارع، وتلقي بظلالها على بنية النظام الدولي، ومن ثم تدفع الدول بكل ما هو ثمين وغالي مقابل حصولها على أمنها القومي واستقرارها، فجميع الدول تسعى لتأمين وضعها سياسياً واقتصادياً وجغرافياً وأمنياً، كما تضع الدول لأنفسها مكاناً مميزاً بين دول العالم بمدى تحقيقها لأمنها القومي. ويمكن تحقيق ذلك على أسس جديدة قائمة على استراتيجيات علمية تستوعب الإمكانات والمقومات المادية والبشرية المتاحة.(هبة هشام محمد ٢٦:٢٩أكتوبر٢٠١٨)

وتتطلب تلك التغيرات أن تحظى قضية الأمن القومي باهتمام المجتمع مثلما تهتم الدولة، حيث أن الأمن القومي المصري مسئولية مشتركة بين كل مؤسسات المجتمع، وليست هناك مؤسسة واحدة متخصصة أو معنية بالأمن القومي دون غيرها، بل أن هناك مؤسسات تعليمية وثقافية واجتماعية متعددة بوسعها أن تؤدي دوراً مهماً في هذا المجال. وتأتي

المؤسسات التربوية على رأس هذه المؤسسات، فالتعليم هو الحصن الأول للأمن القومي الوطني.(مجلة المجلس الدولي للغة العربية٢٠٢٢)

يعد الاهتمام بالأمن القومي توجهاً للتربية الهدف منه تنمية وعي الشعببالقضايا المرتبطة بالأمن خاصة في ظل زيادة المخاطر الأمنية المحيطة، حيث أن التصدي لتلك المخاطر يتوجب تنمية الوعي الذي يؤدي إلى تكوين اتجاه إيجابي يترجم إلى سلوك يكتسب من خلال القدرة على التعامل مع هذه المخاطر أيا كأن نوعها.(أحمد مولانا ٢٠٢٠)

والإنسان هو العامل المؤثر في الأمن القومي فهو القوة الفاعلة لمجالاته وهو المَعْنِى بتحقيق أمنه فرداً كان أو جماعة أو مجتمعاً، ويعطى هذا المفهوم أهمية بالغة للبعد الاجتماعي للأمن القومي، حيث يكون المطلوب حسن إعداد المواطن ليؤمن ذاته وغيره، ويتضمن إعداد المواطن في صحته وعقله (ثقافته) وأخلاقياته وتقاليده (تراثه)، وحتى يمكن تحقيق مطالب هذا المجال فمن الضروري بحث مقوماته وتحليلها ودراستها والتخطيط لتنمية جوانب القوة فيها وعلاج نقاط الضعف.(عبد الله مجمد مسعود،على عباس ٢٠١٠)

ونظرا للتغيرات التي شهدتها مصر في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عقب ثورتي (٢٥يناير، و٣٠ يونيو) يتعاظم دور التربية ويحتل مدخلاً أساسياً يعول عليه كثيراً في تحقيق التنمية القومية الشاملة للدولة، مما يجعل من تطوير أساليبه خياراً استراتيجياً لا بديل عنه للحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري, فبعضها داخلييتمثل في التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية مثل الاختراق الفكري والثقافي الذييمثله مجتمع ما بعد العولمة، والتغير في منظومة القيم، وارتفاع معدل التضخم، وفقد الثقة في النخب السياسية، وتنامي ظاهرة التطرف والإرهاب،والبعض الآخر خارجييتمثل في التهديدات والتحديات الإقليمية التي نتجت عقب ثورات الربيع العربي، وتحدي المياه في دول حوض النيل في المنطقة والخطر

الموجود على الحدود الشرقية، بالإضافة إلى التحديات العالمية المتمثلة في النظام العالمي الجديد، والعولمة، وثورة المعلومات والاتصالات، والتكتلات الاقتصادية، والتي تشكل تهديدا لأمنها القومي وسيادتها واستقرارها ومصالحها الإقليمية والدولية.

فالأمن القومي المصري في الوقت الحالي هدفاً مهماً تسعى الدولة إلى تحقيقه، وتعتبره قضية قومية تُحشد من أجلها كل الجهود وجميع أفراد المجتمع، وتتبناها كافة مؤسسات الدولة، وللتربية تلعب دوراً جوهرياً في تحقيق الاستقرار والمحافظة على أمن الوطن واستقراره وسيادته، وذلك بإعداد رأس المال البشري الذي أصبح العامل الأساسي للتنمية الشاملة من جهة، وتحقيق الأمن القومي من جهة أخرى، خاصة بعد تطور مفهوم الأمن القومي، وعدم قصره على قضية الأمن الدفاعي والعسكري، واتساعه ليشمل الأمن التنموي بكافة مجالاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فلا يتحقق الأمن القومي دون تنمية هذه المجالات ويتفق هذا ما جاء بدراسات السابقة وهو ما أكدته نتائج بعض هذه الدراسات مثلاوريكب (Orikpe, 2013)، دراسة (إبراهيم نعيم ٢٠٢٠)، (أماني السلام٢٠١٨) ودراسة (كرم ٢٠١٦)، ودراسة (مدكور ٢٠١٦) مما يستدعي مواجهة هذه التحديات والتهديدات، والتعامل معها من أجل حماية أمنها واستقرارها، واستمرار وجودها على خريطة العالم بصورة تليق بمكانة مصر وتاريخها العريق، ولا يمكن للدولة مواجهة هذه التحديات، إلا إذا كان لديها نظام تربوي وتعليمي متميز وذو كفاءة عالية، وقادر على استيعاب هذه التحديات والتعامل معها.

وفي ضوء ما سبق تظهره مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما التصور المقترح لتفعيل الدور التربوي داخل مؤسسات الدولة لتعزيز الأمن القومي؟

ويتفرع منها السؤالان الفرعيان التاليان:

١- ما مفهوم الأمن القومي المصري، وما خصائصه، وأبعاده، ومستوياته، ومقوماته؟

٢- ما مفهوم التربية ودورالمؤسسات المجتمعية في تفعيل هذا الدور؟

وتظهر أهداف الدراسة الحالية في الأهداف التالية:

١-إلقاء الضوء على الدور الحيوي والفعال الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات المجتمعية في تفعيل التربية للحفاظ على الأمن القومي المصري،

٢- العمل على تدعيم الدور التربوي لمؤسسات المجتمع لتعزيز الأمن القومي المصـري.

٣-قد تفيد الدراسة الحالية في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفعيل دور المؤسسات المجتمعية في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري.

حيث أن للدراسة الحالية أهمية وهي تقديم معلومات نظرية يمكن من خلالها إلقاء الضوء على بعض متطلبات الأمن القومي حيث أن الدراسة تحاول إظهار مدى تأثير مؤسسات الدولة المجتمعية في تفعيل الدور التربوي لتعزيز الأمن القومي المصري حيث تساهم في توعية أفراد المجتمع على التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي وكيفية التصدي لها.

مصطلحات الدراسة:

أولا: التربية:

التعريف اللغوي للتربية/ التربية لغة من الفعل ربا أي نما وزاد "وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاء اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ، "يَمْحَقُ اللهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ" أي يبارك بها وينميها. (أ ب د.عمر أحمد الهمشري ٢٠٠١، ص ١٨)

أما التعريف الاصطلاحي/ فقد تعددت تعريفات التربية تبعا لتغير الأزمنة وتطور المفاهيم، وظهور الفلسفات والنظريات المختلفة على مر العصور والثقافات، واختلاف الأشخاص القائمين على التعريف وفقا لفلسفتهم، ونقدم هنا بعض التعريفات الهامة التي من خلالها سنستخلص مجموعة من السمات المميزة لعملية للتربية وتعرف التربية اصطلاحا بأنها:

١- التعريفات القديمة للتربية:

- عملية تشكيل لعقل الفرد وجسمه وخلقه، أي التنشئة الاجتماعية والفردية المتكاملة للفرد.
- العملية التي تتولى فيها مجموعة من الأفراد التوجيه المقصود لتطوير أفراد آخرين.
- عرفها الغزالي: "بأنها صناعة التعليم بهدف غرس الفضيلة والتقرب إلى الله.
- عرفها جان جاك روسو: "بأنها تهيئة الفرص لتنمية الطفل حسب طبيعته وانطلاقا من ميوله.
- عرفها هربرت سبنسر: "كل ما نقوم به من أجل أنفسنا ويقوم به الآخرون من أجلنا بغية التقرب من كمال طبيعتنا.

* نلاحظ هنا أن التعريفات السابقة التي أوردناها شملت تعريفات العلماء في العصور السابقة للتاريخ المعاصر. (محمد حسن العمايرة (١٩٩٩، ص ٤٣)

٢-التعريفات الحديثة للتربية:

- التربية هي "العملية والناتج للمحاولة المقصودة لتشكيل الخبرة عن طريق توجيه التعلموضبطه".
- وهي "عملية التكيف أو التفاعل بين المتعلم (الفرد) وبيئته التي يعيش فيها". (إبراهيم ناصر (١٩٩٩)، ص ٢٠٦)

* **من خلال التعريفات السابقة يمكننا استخلاص أهم الحقائق التالية:**

- الإنسان هو محور العملية التربوية.
- هدفالتربية إلى تركز على إحداث تغيير إيجابي في النفس الإنسانية.
- التربية تشير إلى نشاطات قصدية ذات أهداف محددة ومخطط لها مثل المنهاج- وسائل التربية- إدارة العملية التربوية.
- فلسفة وثقافة المجتمع لها دور أساسي في تعريف التربية وتوجيهها وصبغها بسمات خاصة تنسجم مع هذه الفلسفة.

- النظام التربوي مسئول عن تقديم خدمات متخصصة هدفها تهيئة هذا الإنسان ليكون عنصرا فاعلا في المجتمع.
- التربية تركز على البناء المادي والمعنوي للإنسان، فهي تركز على تنمية الجسم وبنائه مثلما تركز على تنمية المهارات العلمية والأخلاق والسلوك المرغوب.

وتعرف الدراسة الحالية التربية تعريفا إجرائيا بأنه:

هي مجموعة القيم الأخلاقية المستمدة من القواعد الدينية ،والعادات الاجتماعية، والتي تساهم في توجيه سلوك الأفراد داخل مجتمعهم، بالشكل الصحيح للحفاظ على الهوية الوطنية من حرب الجيل الرابع وغيرها من تحديات للحفاظ على الأمن القومي المصري.

ثانيا: المؤسسات المجتمعية:

تعرف الدراسة الحالية تعريفا إجرائيا للمؤسسات المجتمعية بأنها الوسيلة الثقافية لتلبية احتياجات الفرد وتحديد وتنظيم سلوك الفرد والجماعة فمنها الديني كالجوامع والكنائس، السياسي، التعليمي، والإعلامي، الاجتماعي.

ثالثا: الأمن القومي:

يعرف الأمن القومي بأنه "قدرة النظام الاجتماعي على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، مما يؤديإلى الحفاظ على تماسككيانه، وهويته، وتأمين موارده وحرية عقيدته، وتحقيق سيادته" (حاج، ٢٠١٦، ٢٤). (حاج، ميلود عامر (٢٠١٦). كما يعرف بأنه "قدرة الدولة على التغلب على التحديات التي تواجهها داخلياً وخارجياً، ويشمل قدرة الدولة على إشباع حاجات المواطنين الأساسية من وظائف، وخدمات صحية ومعيشية تحقق إنسانية المواطن وتفي بآمال المواطنين في اقتصاد يحقق التنمية المستدامة" أودو ٢٠١٤(Audu, Audu, C., Luke, A. (2014). Nexus between Higher (2014, 35 Education. Journal of Research and Methods in Education 5 ((4) ,35.

وتعرفها الدراسة الحالية إجرائيا بانه التدابير التي تتخذها الدولة بالتعاون مع مؤسسات الدولة لحماية مقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية وفق منهاج شامل وخطط واضحة لمواجهه التحديات الحالية.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة العربية:

- دراسة أنوار محمود علي(٢٠١٢) حيث هدفت الدراسة إلى تأصيل العلاقة بين التربية والمجتمع فالتربية حجر الزاوية في تكوين الفرد حتى يصل إلى ما يصل إليه من التراكمية وشخصية الفرد التربوية بجوانبها المختلفة وعلى قدر المدخلات التربوية تتكون بالاتجاه وبما أن التربية تستهدف الفرد لتعيد تشكيله فكريا وتكوينه عمليا ويندفع هذا الفرد ليسهم مع الآخرين في صناعة واقع جديد يؤثر فيهم ومن ثم الذي تريده إيجابيا أو سلبيا في توجهات المجتمع ومستقبله. ولأن التغير يبدأ بعالم الأفكار عند الإنسان لذلك فإن التغير عملية تربوية، وكلما تعمقت الناحية التربوية وتأصلت تتم من خلال إحلال أفكار إيجابية وخلقت ثقافة جديدة في المجتمع تدفع إلى إحداث التغير المطلوب.لذلك يتألف هذه الدراسة من مبحثين، يتضمن المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث بينما يتضمن المبحث الثاني دور التربية في التغير الاجتماعي.
- دراسة البدري (٢٠١٤) دراسة هدفت إلى التعرف على مفهوم الأمن القومي والمفاهيم المرتبطة به، والأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي، طبيعة العلاقة الاستراتيجية التي تربط تحقيق الأمن القومي بالتعليم، وكذلككيفية ربط استراتيجية الموارد البشرية بالأمن والتعليم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذييعتمد على جمع البيانات وتبويبها وتحليلها والربط بين مدلولاتها. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حالة من الانفصال الثقافي نتجت من اختلاف التوجهات القيمية المعلنة والتوجهات القيمية المؤثرة بالفعل على الواقع الاجتماعي، وهو ما يؤديإلى

حالة من الانهيار الثقافي، وضعف تماسك المجتمع. كما توصلت الدراسة إلى أن الوطن العربييعاني من حالة انفصام بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات التربية والتعليم، وأوصت بضرورة التأكيد أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات التربوية في التغيير السلوكي الذييتم من خلاله تطوير السلوك بما يتناسب ومقتضيات المصلحة الوطنية ومتطلبات الأمن القومي.

- دراسة كرم (٢٠١٦) بهدف التعرف على القضايا المتعلقة بتحديات الأمن القومي والتييجب أن تشملها مقررات الإعلام والصحافة الإلكترونية، تقويم مقررات قسم الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية بجامعة كفر الشيخ في ضوء هذه التحديات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:- انخفاض نسبة تناول هذه المقررات لتحديات الأمن القومي بصفة عامة وتحديات الأمن القومي التي تمثل موضوع الدراسة بصفة خاصة، رغم أن مشكلة الأمن القومي العربي تنبثق من الأخطار والتهديدات والتحديات التي تواجه الوطن العربي في جميع المجالات السياسية والاستراتيجية والثقافية والاقتصادية والدينية والتكنولوجية، وضعف تناول مقررات قسم الإعلام التربوي التي تتناول الصحافة الإلكترونية لتحديات الأمن القومي والتي بلغت نسبة (١١،٨١%) فقط رغم حالة عدم الاستقرار التييعيشها الوطن العربي.
- ودراسة مدكور (٢٠١٦)التي هدفت إلى العرف على علاقة التعليم بالأمن القومي في ضوء بعض الخبرات الدولية، وكذلك تحديد العوامل التي تؤثر على الأمن القومي المصري بعد ثورة يناير، وكيف يمكن للتعليم أن يلعب دوراً محورياً في اتساق وتماسك المجتمع، وكشف القيم السلبية، والتوعية بمخاطرها، ونبذ فكرة صراع الحضارات ورفض الآخر. وتم تحليل خبرات بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمملكة المتحدة، وكيف أمكن أن يكون التعليم المرتكز الأساسي للحفاظ على الأمن القومي في هذه الدول، واستخدمت الدراسة منهج التحليل

النقدي لدراسة وتحليل العلاقة العضوية بين التعليم والأمن القومي، وكذلك المنهج التاريخي. وتوصلت الدراسة إلى أن مسئولية حماية ودعمالأمن القومي ليست مسئولية المؤسسة العسكرية والأمنية فقط، وإنما مسئولية جميع مؤسسات المجتمع. وأنه لا يمكن أن يتحقق الأمن بفاعلية بدون نظام تعليميتوافق عضوياً وطبقياً مع أهداف الأمن القومي وسياساته.

- دراسة (مصطفي محمود, وغانم الغانم٢٠١٩) حيث استهدفت الدراسة إظهار دور مؤسسات المجتمع المدني والتي تشمل المؤسساتالاجتماعية والاقتصادية والتنموية والتعليمية والثقافية والأكاديمية في التنمية الاجتماعية، وتهدف إلى تنمية قدرات الإنسان السعودي وتحقيق طموحات وتلبية احتياجاته وتحسين مستوى المعيشة، كما أكدت برامج التنمية الاجتماعية المتعددة في المملكة على أهمية العنصر البشري والارتقاء به في كافة المجالات، ونظرا للاهتمام الكبير لحكومة خادم الحرمين الشريفين فقد جاءت رؤية المملكة ٢٠٣٠ منالاهتمام بالشباب والعمل على مشاركتهم في المشروعات لتؤكد مزيدا البيئية وبناء قدرات الشباب للعمل بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة، وإعداد الشباب للمشاركة في الأعمال التطوعية الخيرية. وهذا ما يحاول تحقيقه البحث الحالي من خلال تحديد دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ظل رؤية المملكة٢٠٣٠.
- دراسة إبراهيم أحمد جمعة (٢٠٢٠) حيث هدفتالدارسةإلىالتعرفعلىدوركلياتالتربية في تعزيزالأمن القومي

المصري،ووضعتصورمقترحلتفعيلهذاالدوروالارتقاءبه،ولتحقيقذلكمرتالدارسة بمجموعة من الإجراءاتتمثلت في تأصيلاًنظرياًيشملالإطار المفاهيمي للأمن القومي وعلاقته بالتعليم،وطبيعة وظائف كلياتالتربية وذلك من خلال تصور مقترح لتفعيل دور كليات التربية لتعزيز الأمن القومي المصري.

الدارسات السابقة الأجنبية:

- دراسة ليمبركوفرمان٢٠٠٥(Limberkaufrman 2005)والذي استهدفت التعرف على الخلل في الترابط والتماسك الاجتماعي لدي الشباب الأمريكي في الحياة المدنية ويظهر هذا الخلل من خلال المشاركة السياسية والاجتماعية في برنامج التنمية الاجتماعية، وتوصل البحث إلى نتائج منها أن كان هناك فصل لدي الشباب في الناحية لاجتماعية والذي يرجع إلى التأثير الكبير لتكنولوجية الاتصالات والمعلومات والتي أثر تسلبا على عملية التماسك والتنمية الاجتماعية والسياسية والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية.
- دارسة كرنمرسي(Cyanmersue (2006برنامج التنمية الاجتماعية المقدمة لدي الشباب من قبل المؤسسات الأهلية في أمريكا وماهي إيجابيات وسلبيات البرامج المقدمة لدي الشباب ورؤية الأسر وأولياء الأمور لهذه البرامج علي تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع وطبقت البحث علي طلابا لمدارس الثانوية بولاية شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الدارسة إلي مجموعة من النتائج منها أن الشباب يتكبد الكثير من الأموال لالتحاق ببرامج التنمية، كما أن استخدام الشباب للإنترنت بشكل غير سليم أثر سلبا علي اكتساب الشباب للمهارات الاجتماعية والوظيفية مثل المشاركة والتفاعل والعلاقات الاجتماعية في القيام بدورة الاجتماعي ببرامج التنمية الاجتماعية بالمؤسسات الأهلية.

- أجرباوريكب (Orikpe, 2013) دراسة هدفت للتعرف على كيفية تعزيز دور النظام التعليمي والتربوي في تحقيق الأمن القومي، والتصدي للتحديات والمهددات، وخاصة في الدول النامية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن الفهم الحقيقي لدور التربية في تحقيق الأمن القومييكمن في اقتناع القائمين على التخطيط التربوي بأن التربية عملية تهدف إلى بناء قدرات الأفراد، وترسيخ العلاقات والوثائق الاجتماعية بين الفرد وأقرانه، وأسرته، وزملائه، ومؤسسات المجتمع

المختلفة، وفي مجال بناء القدرات يكمن جوهر تدعيم المهارات والكفايات اللازمة لبلورة جيل قادراً على مواجهة تحديات الألفية الثالثة، والدخول بقوة في قطاع الصناعة والإنتاج. ولتحقيق ذلك الهدف يجب أن يتبنى النظام التربوي والتعليمي سياسات ومناهج وأنشطة تدعم التعلم الحر، والتربية التقدمية التي لا غنى عنها لتحقيق الأمن القومي.

- وهدفت دراسةايبيتان، وجوشوس ٢٠١٤(Ibietan, & Joshus, 2014)إلى التعرف على الدور الذيبلعبه النظام التعليمي في نيجريا في الحفاظ على الأمن القومي، ومدى علاقة التأثير والتأثر بين النظام التعليمي وتحقيق الأمن داخلياً وخارجياً، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب التحليل النقدي. وتوصلت الدراسة إلى أن أحد أسباب فشل الحكومة النيجيرية في التغلب على الإرهاب المتمثل في جماعة بوكو حرام الإرهابية وما تمثله من تهديد سافر للمجتمع النيجيري، وبخاصة السيدات والفتيات، وكذلك ارتفاع نسب الجريمة، وتأثر القيم الجماعية، يرجع إلى أن النظام التعليمي وبخاصة المناهج الدراسية تفتقد إلى المفهوم الوظيفي، وتركز على المعارف التقليدية التي لا تعد الأفراد للتكيف الحقيقي داخل المجتمع، كما أنها لا تؤهل الشباب لسوق العمل، فتحول الشباب النيجيريإلى باحثين عن وظائف وليس أفراد منتجين يستطيعون اقتحام سوق العمل، ومن ثم فالطريق الوحيد للحفاظ على الأمن القومي النيجيرييتطلب إصلاح التعليم النيجيري.
- وأجرىسكاجس٢٠١٨(Skaggs, 2018) دراسة لبيان العلاقة الوطيدة بين التعليم الجامعي والأمن القومي الأمريكي، حيث تناولت البعد الاقتصادي للأمن القومي في الألفية الثالثة، وكشفت الدراسة أن السبيل الحقيقي للحفاظ على المصالح الأمريكية والنفوذ الأمريكي في مواجهة قوى متصاعدة مثل الصين وروسيا هو تحقيق اقتصاد قوي أو اقتصاد الرفاهية، وكذلك بناء الشخصية الأمريكية التي تتسق مع قيم المجتمع الليبرالي الحر، وتحمل صفات المواطنة والمشاركة والعدالة، وغيرها من القيم التي

تشكل وجدان المجتمع الأمريكي، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم الجامعي هو الأداة الوحيدة الفاعلة التييمكن الاعتماد عليها في بناء الاقتصاد القائم على التفوق اللامحدود، وكذلك المسئول على تشكيل القيم الجماعية للمجتمع الأمريكي القادر على قيادة العالم، ومن ثم تحقيق الأمن القومي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات السابقة التي تم عرضها، مفهوم الأمن القومي وأهميته بصفة عامة وخصائصه وأبعاده، ودور التربية في المحافظة على المقومات ودور التربية في تعزيز هذا الدور وهم: دراسة أنوار محمود علي (٢٠١٢)، ودراسة اوربيك٢٠١٣(Orkipe, 2013)، ودراسة (البدري ٢٠١٤)، ودراسة سيجن، جوشس٢٠١٤(Segun, & Joshus, 2014)،ودراسة (كرم ٢٠١٦)، ودراسة (مدكور ٢٠١٦)، ودراسةسكاجس٢٠١٨(Skaggs, 2018)، ودراسة مصطفي محمود, وغانم الغانم (٢٠١٩), ودراسة إبراهيم أحمد جمعة (٢٠٢٠)، ، وقد توصلت هذه الدراسات إلى تغير مفهوم الأمن القومي، وبعده عن المفهوم التقليدي المتعلق بالنواحي العسكرية والأمنية، واتجاهه إلى تحقيق مفهوم وظيفي تنموياستراتيجي للأمن القومي، يعتمد بصفة أساسية على التعليم كأداة وقاطرة فاعلة لإمداد الأفراد بالمهارات والقدرات والكفايات التي تؤهلهم للمشاركة في مواجهة تحديات تحقيق التنمية المستدامة.

وتتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في التأكيد على الدور التربوي في تحقيق الأمن القومي والمحافظة على مقوماته، وكذلك في تحليل المفهوم الجديد للأمن القومي الذييعتمد على أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وتنموية، وجيوسياسية، واستراتيجية.

وتختلف الدراسة الحالبة عن الدراسات السابقة في أنها تتناول رؤية مستقبلية واستراتيجية مقترحة ذات أهداف وممارسات قابلة للتطبيق، يمكن للمؤسسات المجتمعية للدولة القيام بها من خلال تلك المؤسسات والأهداف والوظائف لهذه المؤسسات وذلك

للحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري (الأمنية، والاقتصادية، والعسكرية، والتنموية، والاجتماعية).

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي لملائمته مع طبيعة الدراسة، حيث يتم من خلال وصف وتحليل المتغيرات الدراسة وهيالأمن القومي ودور مؤسسات المجتمعية.

الإطار النظري:

المحور الأول: الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الأمن القومي:

أن الذي يخلق الأمم والحضارات هوالقيم التي يؤمن بِه أبنائها وشواهد التاريخ العديدة أمثلة صارخةعلى القول،فهي تبينأن الأمم التي استطاعت أن تنهض نهوض سريع اوتخلق حضارجديدةهي التي عرفت أن تجمع بين المهاد العلمي التقني من جهة ،والقيم الفكرية والقومية والإنسانية من جهة ثانية ،فالقيم والأخلاقيات الحميدة هي الركيزة الأساسية التي تقوم عليهاالحضارات وبالتالي فهي تعد مؤشرات للحضارة،فالمجتمع الذي يحمل أفراده قيم وأخلاقيات مجتمع. (نورهان منيرحسن، الإسكندرية،٢٠٠٨،ص٣٣)

فعملية البناءالقيمي ليست مسؤولية مؤسسة اجتماعية بعينها أومنهج دراسي بعينه ولكنها مسؤولية كل من له علاقة بعملية التربية سواءفي إطارالأسرة أوالمدرسة أوأي مؤسسة في أي مجال وعلى أي مستوى. فالتربية تسعى إلى تحقيق العمل النافع اجتماعيا والتعامل بين أفراد المجتم

من أجل الصالح العام ،كما تعمل التربيةعلى غرس مبادئهافي نفوس أفراد المجتمع وتخططف يضوئها أسس العلاقات الإنسانية الطيبة بين أفراد المجتمع ،ويقع على عاتق التربية بناء القيم عن طريق إعداد القادرة على تحمل المسؤولية والإسهام بإيجابية في النهوض بأنفسهم والارتقاء بمجتمعهم، وتأتي مهمة التربية ودورها في العمل على تفهم الفردلقيم وعادات مجتمعه الذي يعيش فيه وذلك عن طريق تهيئةجوّ تربوي اجتماعي

ينمو فيه الفرد ويتعلم ويرسخ في ذهنه وسلوكه قيم مجتمعه.(إبراهيمبنعبد العزيزالدعيلج،ص٣٤)

نظرا لما نشاهده في ظل الظروف والمتغيرات التكنولوجية ومايحدث ۀ التطورالسريع من ضياع الكثيرمن القيم الاجتماعية وسط زحام هذا العصر، كأن من نتيجة ذلك إدخال مفاهيم جديدة لاتتناسب مع واقعنا ومجتمعنا واختفاء الكثيرمن قيمنا المستمدة من ديننا ومن تراثنا الثقافي وتلاشيها نسبيا،لذلك فإن المجتمعات في حاجة إلى تدعيم بعض القيم الاجتماعية التي كانت قد تلاشت ومحاولة إحيائها من خلال المؤسسات الاجتماعية المحيطة به. (سعيد إسماعيل علي ،فلسفات تربوية معاصرة،مجلة عالم المعرفة،العدد، المجلس الوطني للثقافة الكويت،١٩٩٥،ص ١٩٣)

والأمن القومي المصري طبقا لرؤية ٢٠٣٠ ركز على العوامل الخارجية كالبيئة الدولية وعلاقة الدولة بالمجتمع الدولي، والعوامل الداخلية التي أصبحت في حالياً أكثر تأثيرا في أمن الدولة واستقرارها، فالأمن القومي يعد قضية وطنية تهم كل مواطن، ومسئولية يشارك فيها المجتمع بكل مؤسساته وأفراده، ويتفق مع هذا الاتجاه تعريف (البشري، ٢٠٠٠، ٦٣)

حيث أن الأمن القومي هومجموعة الأسس والعوامل التي تحافظ على تماسك الدولة، وتحقق لها الثبات والاستقرار في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والغذائية والصحية، وكذلك قدرة الدولة على تحمل مسؤولياتها نحو مواطنيها ونحو المجتمع الدولي، وأيضا القدرة على مواجهة كافة أشكال التهديدات والتحديات أياً كان نوعها.

وللأمن القومي عدة أبعاد ومستويات حيث يهتم الأمن القومي بتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية التي تهددها، وتهيئة الظروف والمناخ المناسب لتحقيق التنمية الشاملة فيكافة المجالات، بالقدر الذييوفر لشعبها حياة مستقرة، وهناك عدة أبعاد للأمن القوميمكن تناولها فيما يلي:

١- البعد السياسي: يلعب البعد السياسي بجانبيه الداخلي والخارجي دوراً مهماً في تحقيق الأمن القومي، فالجانب الداخلي، والمتمثل في النظام السياسي والاستقرار والمشاركة السياسية والديمقراطية والشرعية قد يدعم الأمن القومي أو يضعفه، ذلكأن شرعية النظام السياسي المبنية على الحرية والمشاركة السياسية والديمقراطية تؤديإلى الاستقرار الداخلي الذييعزز الأمن القومي ويقويه، بينما غياب الشرعية وعدم المشاركة السياسية وعدم وجود الديمقراطية وتقييد الحريات يترتب عليه عدم الاستقرار الذييؤديإلى تقويض الأمن القومي وإنهاكه، أما الجانب الخارجي والمتمثل في سياسات الدول المجاورة والكبرى وأهدافها وغاياتها ودرجة تعاونها أو عدائها فينعكس بطبيعة الحال على الأمن القومي إيجابياً أو سلبياً، مع ملاحظة أن كلا الجانبين الداخلي والخارجييؤثر كل منهما في الآخر، وأن أي خلل في أحدهما يقود إلى خلل في الآخر، في حين أن قيام أحدهما على ركائز متينة يدعم الجانب الآخر ويقويه. (البزاز، ١٩٩٦: ١٠٧-١١١)

٢- البعد الاقتصادي: ويتمثل في تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتنمية الاستثمار، وتوفير الوظائف، وحماية المستهلك، ومحاربة مختلف أشكال التجارة والأعمال غير المشروعة، بالإضافة إلى توفير المناخ المناسب لتوفير احتياجات الشعب وسبل التقدم والرفاهية له (هلال، ٢٠٠٠، ١٨٨-١٨٩). ويشكل البعد الاقتصادي عنصراً أساسياً في معادلة الأمن القومي، إذ لا يمكن تحقيق هذا الأخير إلا في ظل اقتصاد قوي ومتين يؤديإلى استقرار داخلي من خلال التنمية، واستقلال خارجي بعيداً عن التبعية وما يترتب عليها من نتائج سلبية، في حين أن الاقتصاد الضعيف يؤديإلى اختراق هذا الأمن وتقويض دعائمه.(الجرابعة، ٢٠١٢، ٢٥)

٣- البعد الاجتماعي: ويتمثل في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بالقدر الذييزيد من شعورهم بالانتماء والولاء للوطن، ومحاربة الفقر والبطالة، والتعصب، والفكر المتطرف. وتوفير حالة من استقرار المجتمع، وخلقِ اتزانبين العوامل

الاجتماعية والسكانية المختلفة. كما أن تحقيق البعد الاجتماعي للأمن القوميعد شرطاً ضرورياً لتحقيق أبعاد الأمن القومي الأخرى، فضلاً عن تحقيق الأمن القومي بمعناه المتكامل، فالمواطن عندما يشعر بالأمن الاجتماعي على حياته وحياة أسرته ومعيشتها سيكون رأيه وموقفه واتجاهه من أفضل الأسلحة لحماية وضمان الأمن بأبعاده المختلفة، كما أن الأمن الاجتماعييرسخ مفهوم الانتماء الذييعد من أهم مكونات الأمن، في حين أن غيابه يرسخ مفهوم اللامبالاة وعدم الانتماء والتي تعد من أهم أسباب ضياع الأمن وعدم تحقيقه. (القش، ٢٠٠٣، ٩٠-٩٢)

٤- البعد المعنوي أو الإيديولوجي: ويتمثل في تأمين حرية الفكر والمعتقد، والمحافظة على العادات والتقاليد والقيم الأصيلة في المجتمع.

٥- البعد الإعلامي والثقافي: ويتمثل في الانفتاح والتعايش مع الآخرين، والحفاظ على الهوية الحضارية للمجتمع المصري، والتصدي لمحاولات الغزو الفكري والثقافي وتغيير الهوية الثقافية أو ذوبانها، وتقديم الإعلام الهادف الواعي القادر على المنافسة، والذييسهم في بناء المجتمع لا هدمه. ويمكن النظر إلى الثقافة باعتبارها مجموعة التوجهات القيمية التي تحدد سلوك الأفراد في مجتمع ما، ولا شكأن الوضع الأمثل للثقافة من منظور الأمن القومي لمجتمع ما، هو أن تتمكن الثقافة من أن تؤدي دورا معبرا في تحقيق تجانس المجتمع، مما يجعله محصناً ضد التمزقات الداخلية والتهديدات الخارجية أو من تفاعلهما معا. وطبيعة الحال فإن التصور النظري والخبرة العملية يظهران أن ثمة حالات محدودة لا تستطيع الثقافة أن تؤدي فيها هذه الوظيفة، ولعل أهم هذه الحالات هي (أبوصالح، ٢٠١٤):

- فقدان المجتمع للقيم والمعايير التي تنظم التفاعل الاجتماعي، أو وصول هذه القيم إلى درجة من الضعف تجعلها غير قادرة على تحقيق وظيفتها الإيجابية في المجتمع.

- الانفصال الثقافي بين التوجهات القيمية المعلنة من ناحية وتلك التي تؤثر بالفعل في الواقع الاجتماعي من ناحية أخرى، وهو ما يؤديإلى الانهيار القيمي ويؤثر بالسلب على تماسك المجتمع.
- ظهور ثقافات فرعية وفقا لاعتبارات التباين الاجتماعي أو الثقافي في المجتمع، الأمر الذي يعني عدم وجود ثقافة مشتركة في هذه الحالة تحافظ على تجانس المجتمع وفاعليته.
- ظهور ثقافة أو ثقافات مضادة نتيجة فشل بعض جوانب الثقافة السائدة في توجيه سلوكيات أفراد المجتمع، حيث يؤدي الصراع بين الثقافتين (السائدة) و(المضادة) إلى حالة يضعف فيها تماسك المجتمع.

٦- البعد البيئي: ويتمثل في التوعية بأخطار البيئة، والتعامل مع القضايا البيئية الداخلية والخارجية، والمحافظة على الموارد والثروات الطبيعية، والتخلص من كل أسباب التلوث والتهديد البيئي حفاظا على الأمن.

٧-البعد العسكري: ويتمثل وجود قوة عسكرية قادرة على تحقيق هذا الأمن ودوام استمراره، وإذا ما أسقط ذلك على مفاهيم الأمن القومي فإن هذه المفاهيم وبلا استثناء قد أخذت البعد العسكري بعداً أساسياً في تحقيق الأمن القومي، فإذا كان أصحاب المدرسة التقليدية يعدون الجانب العسكري عاملاً رئيسا ووحيداً في تحقيق الأمن القومي، فإن أصحاب الاتجاه التنموي وأن خرجوا من المفهوم التقليدي للأمن القومي والمنحصر في البعد العسكري نحو التأكيد على الجوانب المجتمعية إلا أنهم لم يهملوا هذا البعد وعدوه أحد العوامل الرئيسة في تحقيق الأمن.(الجرابعة، ٢٠١٢، ٢٥)

وفي ضوء هذه الأبعاد، تشيرالباحثة أن الأمن القومي يشمل جميع الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها الدولة، بهدف المحافظة على سيادتها ووحدة أراضيها، ورفاهية شعبها، والدفاع عن قيمها ومعتقداتها ومبادئها ومُثلها العليا في مواجهة أي تهديد داخلي أو خارجي، لتحقيق الأمن القومي. (زهران، ١٩٩٩، ٤٨-٤٩)

الأمن القومي كمفهوم مجتمعي شامل له مجموعة من المقومات التي تمثل مقتضيات الحماية الذاتية له، والنقص في أي مقوم من هذه المقومات يضعف من قوة المجتمع ويهدد أمنه القومي، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

١- المقومات الاستراتيجية:

ويتمثل في الموقع الجغرافي للدولة وأهميته، ومساحة الدولة وعدد سكانها ومواردها الطبيعية وقربها أو بعدها عن منافذ الملاحة العالمية، ومدى صلاحيتها للاستغلال في الأنشطة الاقتصادية، وكذلك نوعية الصناعات الموجودة ومدى تركيزها أو انتشارها، ووسائل الاتصال بين المناطق المختلفة للدولة.

ودائما ما تسعى الدول الكبرى للسيطرة على الدول ذات المميزات الجغرافية، سواء ذات الموقع الاستراتيجي أم الغنية بالثروات الطبيعية، كالنفط والمعادن والغاز؛ لذا فأن دراسة الموقع الجغرافي ومعرفة مزاياه وعيوبه يفيد في تحديد الجوانب التييمكن أن تؤديإلى التصادم مع الدول الأخرى، ليتم الاستعداد لها مسبقا حتى لا يتعرض الأمن القومي للخطر.

٢- المقومات السياسية:

ويتمثل في الحفاظ على كيان الدولة ووحدتها، وذلك من خلال تنظيم وإدارة مؤسسات الدولة ومواردها المختلفة، ويشمل هذا المقوم جانبين أساسين هما (ئاكرة يى، ٢٠١١،٦٠):

الجانب الداخلي: ويتمثل في النظام السياسي ومدى قدرته على حل المشكلات الداخلية للدولة، وحسن استغلال الطاقات والموارد الاقتصادية والبشرية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع.

الجانب الخارجي، وتمثل في: سياسات الدول المجاورة والكبرى وأهدافها تجاه الدولة، وكذلك درجة تأثير الدولة في المجتمع الدولي، وقدرتها على تحقيق مصالحها، والحفاظ على سيادتها وأمنها القومي دون خضوعها لأي ضغوط خارجية.

وتعد السياسة الخارجية، الأداة الأولى للدولة التي تستخدمها في الدفاع عن مصالحها العليا، حماية أمنها والحفاظ على كيانها ومعتقداتها وقيمها ونظام الحياة فيها من أي أخطار أو تهديدات خارجية. وتتوقف فعالية السياسة الخارجية لدولة ما على الجهاز الدبلوماسي للدولة وإمكانياته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها والمنظمات السياسية الدولية والرأي العام الدولي وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، وتأثير ذلك كله على قدرة الدولة على توضيح أهدافها للمجتمع الدولي، ونشر نفوذها في الخارج.

٣- المقومات الاقتصادية:

تمثل المقومات الاقتصادية عنصراً أساسياً في معادلة الأمن القومي لأي دولة، فلا يمكن أن يتحقق الأمن القومي إلا في ظل اقتصاد قوى يترتب عليه استقرار داخلي من خلال التنمية، واستقلال خارجي بعيدا عن التبعية. وتتمثل المقومات الاقتصادية للدولة في نشاطها الاقتصادي، وحجم القوى البشرية المؤهلة والمدربة القادرة على العمل، وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الأمن القومي، هي:

- الموارد الغذائية: فلا توجد دولة في العالم تحقق اكتفاءً ذاتياً من الموارد الغذائية، وبالتالي لا يوجد أمن غذائي كامل، ومن ثم فإن كل دول العالم تعتمد بدرجة أو بأخرى على استيراد المواد الغذائية غير المتوفرة لديها، وهو عامل له اعتباره بصدد الأمن القومي لأي دولة.
- الموارد المعدنية: أيضاً لا توجد دولة تمتلك الاكتفاء الذاتي من الموارد الطبيعية. وتستحوذ موارد الطاقة على أهمية خاصة بصدد سياسة الأمن القومي، ثم تأتي الموارد الاستراتيجية في المرتبة الثانية خصوصاً في فترات الحرب.
- الموارد الصناعية: يعتبر النمو الصناعي للدولة عاملاً مؤثراً في قوتها. ولا يمكن لأية سياسة دفاعية كانت أم هجومية أن تكون ذات أثر فعال ما لم تساندها القدرة على تصنيع آلات الحرب.

٤- المقومات الاجتماعية والثقافية:

يتمثل المقوم الاجتماعي في الحد من الجريمة والانحراف، وإشباع حاجات الأفراد المادية والروحية، ويعد ذلك شرطاً ضرورياً لتحقيق أبعاد الأمن القومي الأخرى. فالمواطن عندما يشعر بالأمن الاجتماعي في حياته وحياة أسرته، سيكون رأيه وموقفه واتجاهه من أفضل الأسلحة لحماية وضمان الأمن القومي بأبعاده المختلفة؛ حيث تنمو لديه مفاهيم الانتماء والولاء وتحمل المسؤولية التي تعد من أهم مكونات الأمن القومي في المجتمع. (القش، ٢٠٠٣، ٩٠)

ولا تقل المقومات الثقافية عن المقومات الاجتماعية أهمية في بناء الأمن القومي، فالمجتمعات التي تعاني انقسامات ثقافية شديدة، تصبح أكثر عرضة لتهديد أمنها القومي من قبل القوى الداخلية والخارجية. وتتوقف فاعلية المقومات الاجتماعية والثقافية في تحقيق الأمن القومي للدولة على مدى تحقق ثلاثة شروط أساسية هي (خميس، ٢٠٠٥، ٦٧):

- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة فيكافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، مما ينمي لديهم قيم الولاء والانتماء للوطن.
- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، مما يؤكد ارتباط الفرد بالمجتمع،ويعمق حالة الاستقرار الاجتماعي.
- القضاء على التمييز الاجتماعي سواء أكان دينيا أم اقتصاديا أم اجتماعيا، وبالتالي القضاء على الخلاقات والصراعات بين فئات المجتمع.

٥- المقومات العسكرية:

تعد المقومات العسكرية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن القومي للدولة، لأنه مهما توفرت المقومات السابقة للدولة ولم تتوفر القوة العسكرية، فلن تستطيع الدفاع عن أمنها وسيادتها، وقد تتعرض لمخاطر وتهديدات تؤديإلى انهيارها أو سيطرة قوى خارجية عليها؛ ولذا فأن تحقيق الأمن القوميتطلب وجود قوة عسكرية قادرة على الدفاع عن أراضي الدولة ومكتسباتها ضد الاعتداءات الخارجية، وحمايتها من التهديدات الداخلية،

والحفاظ على سيادتها واستقلالها، ، وتتمثل المقومات العسكرية في حجم القوات المسلحة بالدولة ومعداتها وحجم تسليحها، والخبرة القتالية، والتعبئة، والإنتاج الحربي، والتحالفات العسكرية.

٦- المقومات العلمية والتكنولوجية:

تشكل المقومات العلمية والتكنولوجية أهم سمات العصر الحالي، وتلعب دوراً مؤثراً في مدى تقدم الدول وتراجعها، وصياغة توجهات الحاضر والمستقبل، وقد ازدادت أهمية هذه المقومات في الوقت الحاضر لتحقيق الأمن القومي للمجتمع، فغيابها يعني عدم القدرة على العيش في عالم الغد، عالم التصارع من أجل الهيمنة والسيطرة المعلوماتية والتكنولوجية والعلمية. وتتمثل المقومات العلمية والتكنولوجية في حجم الإنتاج العلمي، وعدد المراكز البحثية والجامعات، وحجم الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وعدد براءات الاختراع، وعدد العلماء والباحثين، والقدرة على إنتاج التكنولوجيا وتصديرها.

٧- المقومات التربوية:

تشكل التربية والتعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة المنطلق الرئيس لبناء الشخصية القومية، كما أنها تلعب دوراً مهماً في تعزيز الوحدة الوطنية، وإلغاء الفوارق بين طبقات وطوائف المجتمع، وترسيخ القيم والاتجاهات، وتنمية قيم الولاء والانتماء،والوعي بالمحافظة على ممتلكات الوطن وثرواته وإنجازاته الحضارية، وغرس المفاهيم المرتبطةبالأمن القومي.

وتتمثل هذه المقومات في حجم المؤسسات التربوية ودرجة تطورها، وخططها الاستراتيجية، ومدى كفاءتها الداخلية والخارجية، وقدرتها التنافسية، ومدى تعاونها في تثقيف وتعليم أبناء المجتمع وإكسابهم مفاهيم الأمن القومي، ودعم المشاركة المجتمعية، وقدرتها على المشاركة في حل مشكلات المجتمع، والحد من النزاع والصراع والاختلاف بين أفراده.

وتعد المقومات التربوية أساساً لتحقيق المقومات الأخرى، فالتربية الجيدة تؤديإلى تنمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية وغيرها، مما يؤديإلى تحقيق الأمن القومي المصري.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مؤسسات الدولة لابد أن تقوم بدور فعال في الحفاظ على مقومات الأمن القومي بكافة عناصره السياسية والأمنية والاستراتيجية، وذلك من خلال قيام الجامعة بدور توعوييشمل القيم المرتبطة والداعمة للأمن القومي، وكذلك قيامها بدور محوري في رسم ملامح الشخصية الوطنية، وإعداد جيلاً قادراً على المشاركة السياسية وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

المحور الثاني التصور المقترح:

التصور الاستراتيجي المقترح لتفعيل دور مؤسسات المجتمع لتعزيز الأمن القومي المصري.

- وترتكز الاستراتيجية المقترحة على:

١- بناء الرؤيةالفكرية الدافعة للتغيروالتقدم في المجتمع.

٢-إكتساب الأفرادالقيم والاتجاهات المساهمة في إحداث التغيروتقبل نتائجه.

٣- تكوين العقلية الشمولية.

٤- توعيةالأفرادبالواقع ومشكلاته.

٥- الموائمة بين الأصالة والمعاصرة.

٦- العمل على تأصيل الهوية الوطنية.

أولا: بناءالرؤيةالفكريةالدافعة للتغيروالتقدم في المجتمع:

إن المتتبع لديناميات التفاعل الاجتماعي يستطيع أن يكشف ما طرأ من تغير كمي وكيفي في نمط التفاعل وفي المعايير الاجتماعية والقيم الأخلاقية، وأن التغير الاجتماعي يتناول كل مقومات الحياة الاجتماعية والنظم والعلاقات الإنسانية، ويجب أن يقوم التغير الاجتماعي على فكر واضح وعلى حشد قوي وعلى تخطيط دقيق، لبناء الدولة العصرية

التي تستند إلى العلم والتكنولوجيا وهذا يقتضي المواجهة العلمية المستنيرة لما قد يتمخض عنه التغير الاجتماعي من مشكلات ومتناقضات ومطالب واحتياجات، وعصرنا الحالي يتسم بظهور العديد من المتغيرات في النواحي الاجتماعية والإنتاجية والتكنولوجية وبالتالي إتباع الأسلوب العلمي في التحكم في مسيرة التغير الاجتماعي بحيث يكون تغيرا متوازنا متكاملا يفضي إلى التطور والنمو والتقدم.

إن البعد السلوكي لظاهرة التغير الاجتماعي هو البعد الذي يحدد بصورة فعالة حدوث التغير الاجتماعي المصحوب بتغير في قيم الناس واتجاهاتهم وعاداتهم السلوكية بما يتوافق مع النسق الاجتماعي الجديد، وتقابل عملية التغير الاجتماعي عملية الضبط الاجتماعي وهي العملية التي تحاول بها الجماعة أو المجتمع عدم التمكين لأي تغير غير مرغوب فيه أن يحدث وهي التي يتم عن طريقها توجيه سلوك الأفراد بحيث لاينحرف عن معايير الجماعة حتى يتحقق التوازن الاجتماعي، وهناك نمطان أساسيان للضبط الاجتماعي أولهما الثواب أو العقاب (المادي أو المعنوي) وثانيهما الإقناع.

ومن بين هذه الفئة التي شملها التغير الاجتماعي فئة الشباب فلم يعد من الممكن أو المستساغ تجاهل الشريحة الاجتماعية التي تعد بالملايين سواء فيما يتعلق بالمشكلات والقضايا التي تعانيها وتواجهها، أو ما يتصل بتطلعاتها وآمالها الواسعة صوب حياة أفضلإنها شريحة الشباب, حيث أن التعرف العلمي والمنظم على الواقع الاجتماعي وتشخيص ظواهره هو المقدمة التي لا غنى عنها لفهمه وتفسيره ومواجهة ما يفرضه من استحقاقات واستجابات آنية أو بعيدة المدى، فإن هذه المسألة لا تكتمل دون العودة إلى أصحاب الشأن، أي الشباب أنفسهم لسماع آرائهم بكافة القضايا التي تعنيهم وإعطائهم الفرصة للتعبير عن هواجسهم وتساؤلاتهم مع أخذ اقتراحاتهم من خلال استطلاعات الرأي أو المقابلات المباشرة والحوار.(د. السعيد بن يمينة جامعة المسيلة ٢٨ -٠٧-٢٠١٠)

ثانيا: إكساب الأفراد القيم والاتجاهات المساهمة في إحداث التغير وتقبل نتائجه:

- تنظيم أفراد المجتمع من خلال تنسيق سلوكهم اليومي مقتضيات مصلحة المجتمع الذي يعيشون فيه.
- خدمة النظام الاجتماعي واستقرار في الحياة الاجتماعية.
- تكون مقبولة من قبل الأفرادلأنها مكتسبة من خلال الجماعةالتي ينتمي إليها، ويتفاعل معها، فهي أحد أعمدة الضبط الاجتماعي التي تحدد وتقيم سلوك الفرد.
- توحيد سلوك الفرد في الجماعة.
- المساعدة على اختيار نموذج واحد من السلوك، وأن قيما مختلفةتعود إلى سلوكيات متباينة بسبب القيم الاجتماعية السائدة داخل المجتمع.

يتميز كل مجتمع عن مجتمع آخر ويختلف عنه، فكل مجتمع له ثقافة تميزه عن غيره من المجتمعات، وكل ثقافة لها عدد من القيم التي تنبع عنها، وكل فرد من أفراد المجتمع يكتسب هذه القيم بدرجة أو بأخرى، بحيث تختلف درجات اكتساب هؤلاء الأفراد في المجتمع الواحد تبعا لمدى عمق الثقافة السائدة في المجتمع، ومدى انتماء الأفراد لهذا المجتمع. (الدر محمد، ص ٩٠)

ثالثا: تكوين العقليةالشمولية:

قدمت الجمعية الأمريكية لعلم النفس في (أبو حلاوة،٢٠١٣: ٣١)عدة خطوات لبناء المرونة النفسية وهي:

- العلاقات الاجتماعية الإيجابية مع الآخرين بصفة عامة، وأعضاء الأسرةوالأصدقاء بصفة خاصة.
- تجنب الاعتقاد بأن الأزمات أو الأحداث الضاغطة المشكلات لا يمكن تجنبها.
- تقبل الظروف التي لا يمكن تغييرها.
- وضع أهداف واقعية وللاندماج الإيجابي باتجاه تحقيقها.

- اتخاذ أفعال حاسمة في المواقف الصعبة.
- التطلع لفرص استكشاف الذات بعد الصراع مع الخسارة وتنمية الثقة بالذات.
- الحفاظ على تصورطويل الأمل وفهم الحدث الضاغط.
- الحفاظ على روح التفاؤل والاستبشار وتوقع الأفضل.
- رعاية المرء لعقله وجسده.(أبوحلاوة،محمد السعيد، ٢٠١٣، العدد٢٩).

فيعتبر التطوير التنظيمي عملية فرضتها الأوضاع الراهنة من أجل مواكبة كل تغير أو تطور للأفكارأو المعلومات أو حتى التقنيات، وعليه تتمكن الدولة من ضماننجاح عملية التطوير التنظيمي ومساندة الأفراد له وعدم مقاومته وتوافق قيم واتجاهات ومعتقدات الأفراد مع الثقافة التنظيمية السائدة في المجتمع، وإلا فإنه سيواجه العملية بالرفض والمقاومة، وهو ما من شأنه أن يفشل.(حنان أحمد عبد الرحمن، العدد الرابع،٢٠٢٠، ص ١٦٦)

رابعا: توعيةالأفرادبالواقع ومشكلاته:

يتدخل الباحثون الاجتماعيون في مواجهة المشكلات الاجتماعية من خلال مستويين أساسيين يهدفان إلى تحقيق أهداف علاجية أو وقائية وهما:

١-المدخل العلاجي Treatment approach:

وهو مستوى يستهدف القضاء على مشكلات قائمة بالفعل، ويعاني منها المجتمع وإذا لم يستطع القضاء على المشكلات تماما أو نهائيا، فهو على الأقل يحاول التخفيف منها قدر المستطاع.وهذا المستوى هو الشائع بين معظم المجتمعات، حيث يبدأ الاهتمام بالمشكلة بعد أن تظهر وتتضح مظاهرها، أي أنه يتعامل مع الأعراض والنتائج دون الحاجة للرجوع للمسببات.

٢- المدخل الوقائيPreventive approach:

وهو الذي يتوقع فيه المسؤولون عن المجتمع حدوث المشكلات، نتيجة لعلمهم بأسبابها مقدما، وبالظروف التي تؤدي إليها ومن ثم يبدؤون في اتخاذ العدة لذلك قبل وقوع البلاء، وتكون

النتيجة السليمة هي قلة الخسائر ... أو حتى انعدامها، وهذا أفضل كثيرا بطبيعة الحال، ولكنه يتطلب الكثير من العلم والجهد والعمل.ومن المهم أن تذكر الباحثة هنا، أن هذا المستوى الوقائي لمقابلة المشكلات الاجتماعية، يعتمد على نتائج العلوم الأخرى وعلى معطياتها مثل علم النفس، علم الاجتماع، علم الإحصاء، الخدمة الاجتماعية، والتربية ... الخ. (د. عادل بن عايض المغذوي، هـ١٢/١/١٤٣٦، ص ٣٢)

خامسا: الموائمة بين الأصالة والمعاصرة:

ترتبط الأصالة بالمعاصرة، حيث أن هذا الارتباط يعبر عن علاقة الفكر بالواقع، فالأصالة هي الفكر على مستوى التاريخ، والمعاصرة هي الواقع على مستوى السلوك، الأصالة أساس الفكر والمعاصرة إحساس بالواقع. والمشكلتان وجهتان لمنطق واحد وهو منطق التجديد الذي تعرضه الأصالة والمعاصرة على المستوى الأفقي، والذي يعرضه الفكر والواقع على المستوى الرأسي ومن ثم تُصبح الأصالة والمعاصرة منطق الالتزام بقضايا العصر مع أكبر ضمانممكن من حيث إمكانيات الحل والتطبيق. (حسن حنفي,٢٠٢٠,ص ٥٠)

سادسا: العمل على تأصيل الهوية الوطنية:

إن تكوين وتأصيل الهوية الوطنية من الطرق المهمة في مواجهة التطرف والحفاظ على الأمن القومي، حيث تسعىالدول إلى تكوين شخصية للأفراد لها القدرة على مواجهة الأفكار المتطرفة ومخاطرها الهدامة ،كما أن تنميتها يسهم في المحافظةعلى هوية الوطن والمجتمع بشكل عام وتميزهاعن غيرهامنا لهويات الدخيلة،ويحمي القيم الوطنية ويوفر الأمن الفكري ومواجهة الأفكارالمتطرفة والهدامة. ولذلك يجب الاهتمام في تعزيز الهوية الوطنية لدى أفراد المجتمع من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية والمجتمعية المتنوعة. (الجاسر،٢٠١٨،٦٥)

ضمانات تطبيق التصور الاستراتيجي المقترح:

١- توافر الإرادة السياسية والأكاديمية لتبني مبادئ الحفاظ على مقومات الأمن القومي.

٢- الإصرار على تحسين الأداء المؤسسات الاجتماعية، وربطها بمحيطها الاستراتيجي، وتحقيق التفاعل الكامل بينها وبين المجتمع وأفراده.

٣- إيمان المجتمع المصري بأن نجاح سيناريوهات الانطلاق نحو المستقبل يعتمد على المعرفة وسرعة الاستجابة للمتغيرات النوعية، ونجاح المؤسسات الاجتماعية في الحفاظ على الهوية المصرية.

٤- توفير الإمكانيات المادية للاستمرارية.

٥- دعم الدولة والجهات المعنية.

متطلبات تحقيق التصور الاستراتيجي المقترح:

١- وضع الرؤية والرسالة للتربية في المؤسسات الدولة:

في ضوء تحليل الأدبيات التي تناولت التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه الأمن القومي المصري، والرصد الدقيق للدور الذييمكن أن تؤديه المؤسسات المجتمعية في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري، تقترح الباحثة رؤية استراتيجية يمكن أن تتبناها الدولة وتدعيم بها مؤسسات الدولة بهدف الحفاظ على مقومات الأمن القومي.

- الرؤية:

تسعيى إلى بناء الإنسان والمجتمع من خلال مؤسسات الدولة لإعداد قوى بشرية قادرة على قيادة التغيير والحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري.

- الرسالة:

المساهمة في تشكيل المنظومة القيمية للمجتمع، وذلك للحفاظ على تماسكه واستقراره، وحمايته من كافة المهددات والتحديات التي تهدد حاضره ومستقبله.

٢- وضع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات الدولة والسعي لتحقيقها:

- الهدف من التصور المقترح:

هو تفعيل أهمية التربية ودور التربوي لمؤسسات المجتمع لتعزيز الأمن القومي المصري وذلك من خلال إنشاء مركز تربوي يقود العملية التربوية للنهوض بالمستوى الفكري

والتربوي للمجتمع وذلك بتجميع كل مؤسسات الدولة المعنية لتفعيل الدور على مستوى الجمهورية المصرية له ويمكن البدء من المؤسسات التربوية التي تم إنشائها في المناطق العشوائية ويتم عمل مسابقات بين هذه المراكز لتطبيق الأهداف الاستراتيجية ثم يتم التوسع بعد ذلك على مستوى أوسع يتم بأخذ قطاع قطاع من المؤسسات،وعلى أن تكون الأنشطةلرفع كفاءة الأداء للمؤسسات المجتمعية وإمدادهم بالفكر الاستراتيجي المنوط تنفيذهللتمكينمن قيامها بالدور التربوي للحفاظ على منظومة الأمن القومي.

وذلك من خلال مجموعة أنشطة منها:

- استحداث برامج دراسية تهتم بتوعية الأفراد والمجتمع بالتحديات التي تواجه الأمن القوميداخلياً وخارجياً.
- استخدام طرق غير تقليدية تحفز على الإبداع والتفكير خارج الصندوق، وإكساب الأفرادطرق استشراف المستقبل، والتفاعل مع المستجدات.
- اختيار محتوى تربوييمي الاتجاهات الإيجابية نحو مفهوم الأمن القومي ومتطلبات تحقيقه.
- تطبيق آليات وصيغ جديدة للتقويم تظهر المهارات وتربط بسوق العمل، وتعتمد على المشروعات، والتدريب الميداني.
- وضع خطةلوجود برامج تربوية في المقررات الدراسية.
- ربط البرامج بالتغييرات المختلفة التي تطرأ على الأسواق المحلية والعالمية من جهة، ومتطلبات اقتصاد المعرفة من جهة أخرى.
- تنمية قدرات أعضاء المؤسسات الاجتماعية، وتعديل بعض الممارسات الإدارية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- ابتكار حزم تدريبية متميزة لإثراء الجوانب التدريسية والعلمية لأعضاء المؤسسات المجتمعية المصرية.

- التأكيد على تبني أعضاء المؤسسات المجتمعية لثقافة الحوار والديمقراطية في تفاعلهم المباشر معأفراد المجتمع.
- التوعية بالمفهوم الوظيفي للأمن القومي (تحقيق الأمن القومي مرادفاً للتنمية).
- عقد شركات تعاون مع مؤسسات المجتمع لتبادل المعلومات، وتحديد المشكلاتالأكثر إلحاحاً.
- ربط الخرائط البحثية للجامعات بمشكلات المجتمع.
- دعم الأنشطة العلمية والعملية المرتبطة بالهدف التصوير المقترح والعمل على تطويرها.
- التشجيع على التميز والابتعاد عن النمطية.
- دعم الأخلاقياتالحميدة بكل الطرق.
- تسويق للتصور المقترح وظهور نتائج والنجاح الذيحققته الاستراتيجية التربوية.
- تفعيل الاتفاقيات التربوية التيسوف يعقدها المركز التربوي مع جهات دولية، واقتراح آليات لتنفيذها.
- بناء القاعدة الاجتماعية والثقافية للمجتمع.
- تكوين رأس المال الفكري.
- توعيةالمجتمع بالمشكلات الاجتماعية التي تهدد الأمن الداخلي للمجتمع المصري،مثل التخلف، والإرهاب، والبطالة، والأمية.
- إكساب الطلاب مهارات التواصل والحوار والانفتاح على الثقافات العالمية، والاستفادة من إيجابياتها والبعد عن سلبيتها والمخاطر التي تنتج عنها وذلك في دعم وتطوير الهوية الثقافية.
- الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والنسق الثقافي.
- بناء قيم المجتمع وتحصين الأفرادمن مظاهر الإخلال.
- ترسيخ مبادئ الحس الأمني، وتعزيز قيم الانتماء والولاء وحب الوطن.

- توعيةالأفرادبالتحديات الثقافية والدينية التي تفرزها ظاهرة الإرهاب، وكذلك محاولات فرض ملامح غير مصرية متأسلمة على الثقافة المصرية.
- الحفاظ على الهوية المصرية من مخاطر الغزو الثقافي والتغريب، عن طريق التركيز على اللغة العربية، وتفنيد الظواهر الغير مقبولة اجتماعياً.
- غرس قيم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والبعد عن التمييز.
- بناء الاتجاهات والمعايير داخل المناهج الدراسية والتي تعمل على تشكيل سلوكيات الطلاب بما يتلاءم مع متطلبات الأمن القومي المصري.
- إمداد الطلاب بمقومات الأمن القومي، كالأمن السياسي، والثقافي، والفكري.
- نشر ثقافة الانفتاح والتعايش مع الآخر والحفاظ على الهوية المصرية.
- الحفاظ على المجتمع من التهديدات الداخلية المدعومة بقوى خارجية، وذلك عن طريق الحفاظ على القيم الجماعية للشعب المصري.
- عمل الدعاية والإعلام المناسب من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها لنشر الوعي الفكري وأهمية الحفاظ على الهوية الوطنية والوعي للمخاطر التي تهدد الأمن القومي.

كل نشاط من تلك الأنشطة يحتاج إلى مجموعة من الأفراد والمقومات لإنجاحه والموارد البشرية والمادية المناسبة.

تقويم الاستراتيجية المقترحة:

يتم تقييم التصور المقترح من خلال مدى فاعلية الأنشطة وأثرها على الأفراد في المجتمع على المستوى القريب والبعيد.

المراجع

١- هبة هشام محمد (٢٠١٨) غطاء الفضاء الإليكتروني لتحقيق الأمن القومي، المؤتمر العلمي السابع التعليم والأمن العربي رؤى وآفاق مستقبلية الفترة من ٢٦-٢٩-أكتوبر ٢٠١٨ المجلة العلمية بأسيوط.

٢- مجلة المجلس الدولي للغة العربية٢٠٢٢ الخميس ٣ نوفمبر ٢٠٢٢ ميلادي - ٨ ربيع ثاني١٤٤٤ هجري.

٣- أحمد مولانا(٢٠٢٠) مجلة العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية.

٤- عبد الله مجمد مسعود،على عباس (٢٠١٠)الأمن القومي بين المأمول مقارنة نظرية،ليبيا المركزالعالميللدراسات والأبحاث الكاتب الأخضر.

٥- أ ب د.عمر أحمد الهمشري (٢٠٠١)، مدخل إلى التربية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، صفحة ١٨.

٦- محمد حسن العمايرة (١٩٩٩)، التربية والتعليم في الأردن منذ العهد العثماني حتى عام ١٩٧٧ (الطبعة الأولى)، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، صفحة ٤٣.

٧- إبراهيم ناصر (١٩٩٩)، مقدمة في التربية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع، صفحة ٢٠٦.

٨- حاج، ميلود عامر (٢٠١٦). الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية. الرياض: دار جامعة نايف للنشر.

٩- نورهانمنيرحسن،القيمالاجتماعيةوالشباب،ط١،دارالفتح(الإسكندرية،٢٠٠٨،ص ٣٣).

١٠- إبراهيمبنعبد العزيزالدعيلج،مصدرسابق،ص (٣٤).

١١- سعيدإسماعيلعلي،فلسفاتتربويةمعاصرة،مجلةعالمالمعرفة،المجلسالوطنيللثقافةالكويت، ١٩٩٥،ص ١٩٣.

١٢- د. السعيد بن يمينة جامعة المسيلة ٢٨ -٠٧-٢٠١٠التغير الاجتماعي وأثره على سلوك الشباب في المجتمع العربي.

١٣- الدر محمد، آليات الإنترنت ومسألة أزمة القيم الاجتماعية لطالب الجامعة، دراسة ميدانية بجامعة بجاية عمار ثليجي الأغواط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص سوسيولوجيا التنظيمات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ٩٠.

١٤- أبو حلاوة،محمد السعيد(٢٠١٣). المرونة النفسية وأهميتها ومحدداتها وقيمتها الوقائية،الكتاب الإلكتروني لشبكة العلوم النفسية إصدارات شبكة العلوم النفسية العربية،ال عدد٢٩.

١٥- حنان أحمد عبد الرحمن اليقظة العقلية وعلاقتها بالمرونة النفسية والرضا الوظيفي لدى عينة من موظفي بعض مؤسسات الدولة مجلد كلية التربية العدد الرابع ٢٠٢٠ ص (١٦٦).

١٦- د. عادل بن عايض المغذوي، قضايا مجتمعية معاصرة،هـ١٢/١/١٤٣٦ص (٣٢).

١٧- حسن حنفي ٢٠٢٠: قضايا معاصرة، في فكرنا المعاصر، ص٥٠.

١٨- الجاسر،عفاف (٢٠١٨). دورمعلماتاللغةالإنجليزيةفيترسيخقيمالأمنالفكريلدىطالباتالمرحلةالثانويةبمدينةالرياضوعلاقتهبتدريبالمعلمات،مجلةالجامعةالإسلاميةللدراساتالتربويةوالنفسية، ٢٦ (٥)، ٦٤ – ٨٤.

١٩- أماني محمد شريفعبد السلام(٢٠١٨) دور التعليم الجامعي في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري "دراسة تحليلية", مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط،٣٤(١٠)، أكتوبر،١-٦٣.

٢٠- صفاء طلعت مدكور (٢٠١٦). علاقة التعليم بالأمن القومي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة: الجامعة نموذجا. مجلة التربية، كلية التربية جامعة طنطا، (٦١)،١٤٢-٢٧٢.

٢١- أبوصالح، محمد حسين (٢٠١٤). التخطيط الاستراتيجي القومي. ط٩،الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية المحدودة.

٢٢- البدري، هاشم محمد (٢٠١٤).استراتيجية علاقة التعليم بالأمن في الوطن العربي. الأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية، الخرطوم، ١- ٤٨.

٢٣- البزاز، عبد الرحمن(١٩٩٦). الدولة الموحدة والدولة الاتحادية. القاهرة: دار القلم.

٢٤- زهران، جمال على (١٩٩٩). مفهوم الأمن القومي في عصر المعلومات. مجلة فكر وإبداع، القاهرة، (٤) ٤١-٦١.

٢٥- الجرابعة، رجائي سلامة (٢٠١٢). الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط. رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

٢٦- البشري، محمد الأمين(٢٠٠٠).الأمن العربي: المقومات والمعوقات. الرياض: مركز الدراسات والبحوث: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢٧- خميس، بلال عبد الفتاح صبحي (٢٠٠٥). تهديد الأمن القومي العربي في ظل النظام الدوليالجديد. رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية، الأردن.

٢٨- القش، أكرم (٢٠٠٣). تكامل أبعاد الأمن القومي العربي، في مدحت أيوب (محرر)، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث ١١ سبتمبر - أيلول ٢٠٠١م. القاهرة: مكتبة مدبولي.

٢٩- كرم، جهاد مصطفي (٢٠١٦). تقويم مقررات قسم الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية في ضوء تناول الصحافة الإلكترونية لتحديات الأمن القومي بجامعة كفر الشيخ بجمهورية مصر العربية. المجلة التربوية للعلوم ونشر الأبحاث، المركز القومي للبحوث، غزة- فلسطين، ٢(٦)، ١٥١- ١٦٦.

٣٠- هلال، على الدين(٢٠٠٠). النظم السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٣١- ئاكرة يى، نجدت صبري (٢٠١١). الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية. الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع.

35- Benefits of Education Are Societal and Personal", uopeople, Retrieved 1/8/2022. Edited

36- Audu, C., Luke, A. (2014). A Nexus between Higher Education. Journal of Research and Methods in Education 5(4),35.

37- Orikpe,EphraimAzubike(2013)- Education and National Security – Challenges and the way Forward. Journal of Educational and Social Research, MCSER Publishing, Rome-Italy,1(1).

38- Limber. K.(2005) Civet Pasticcio Potion by Children and Youth, Clemson University , Cameron Youth Participation and Human Rights, USA.

39- Skaggs, David (2018). Higher Education as a Matter of National Security: Can a Democracy plan A head?. Available at: https: accu.org. acced 3-8- 2018.